الافتقار الى مشار اليه قال ويمكن ان يتحمل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من
المعاني التي كان من حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير المعاني من الاستفهام
والنفي والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا لتضمن اسم الاشارة معنى
ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى قيل وتابعه على هذا
جميع الشراح لكن نازع فيه السعد التفتازاني بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية
يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غايته ما في الباب
انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية انتهى قيل والاولى ان
يمثل هذا بمع فانها بنيت لانها اشبهت حرفا كان من حقه ان يوضع ولكنه لم
يوضع وهو حرف المصاحبة وقد يعترض بالواو ويرد بان الاصل فيها كونها لمطلق
الجمع وتقدم ان بنا مع احد رايين فلا تغفل وانظر وجه تقييد التفتازاني بقوله
ذهنا فانه يشار بها الى معهود خارجا غير ان هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا
مشاهدا كما هو وضع اسما الاشارة ولا يضر ذلك في الايراد لانه لا فرق على قياس قوله
في الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فليتامل قال شيخنا واقول هذا كله يدل
على ان توقف الشبه المعنوي على كون المعنى الذي تضمنه الاسم قد وضع
له حرف او كان حقه ان يوضع له حرف ولقايل ان يقول ان هذا مما لا دليل
عليه ولا ضرورة تدعو اليه بل اذا تضمن الاسم معنى غير مستقل ملحوظا
تبعا كما هو شان الحروف فقد اشبه الحروف وان لم يكن ذلك المعنى الذي
تضمنه الاسم من معاني الحروف الموجودة بجامع ان كل معنى غير مستقل
ملحوظ تبعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير
توقف على وضع حرف او تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا
حاجة بالناظم الى تحمل ما ذكر ولا موقع حينئذ لنزاع بعض المحققين يعني
التفتازاني المذكور على انه والله لا تحمل فيما ذكر ونعوذ بالله من بلية العصبية
قوله لمعنى الاشارة الاضافة فيه بيانية قوله وهذا المعنى لم تضع العرب
له حرفا تقدم ما فيه قوله ولكنه من المعاني التي حقها ان تودى بالحروف قال
الرضي اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو

الاسان

الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام كان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها
وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة بعد تبوتها
ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في اضرب زيد وهل زيد ضارب
والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى والكاف او يوضع له ما يجري مجرى
الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكيا النسبة
وكتغيير البنية وحده في نحو غرفه وعرف وكسره وكسر وكتغييرها مع
زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز
عن اسم الاشارة وبقولنا يدخل في الكلام بعد ثبوته لتخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال والاسما لان تلك المعاني لا تدخل الكلام بعد ثبوته انتهى
قوله واما اعرب هاذان وهاتان الى اخره جواب عما يقال ذان وتان اعربا
مع تضمنهما معنى الحرف واعترض عليه بان ما ذكر ملفق من قولين فان من قال
بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما معربان مبنيان قال
جي بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط
التثنية قبول التنكير واسما الاشارة اي والاسما الموصولة ملازمة للتعريف
كما في شرح الشذور واجيب بان الوصف بصورة المثنى لا ينافي انه مثنى
حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه يوهم فالتلفيق
ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التنكير وفرضه
وقال شيخ شيخنا قوله على صورة المثنى اشارة الى ان تثنيتهما الحقيقية
كما سيجي هذيان وهتيان بقلب الف الف ذا وتا انتهى يا كالفتيان فتثنيتهما
ههنا بحذف الف ذا وتا فهما على صورة المثني لا على قياسه وكونهما كذلك
يحقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك حقق كون الالف الموجودة الف
الاعراب لا الف ذا وتا انتهى وما ذكر من انهما معربان قال به بعضهم وعليه
ابن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف العوامل وادعا ان كل واحدة
منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شي من المثنى

٣ كالفاعليه والمفعوليه والاضافة مثلا

Copyright © King Saud University